صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 503، ديسمبر 2024، جمادي الأولى 1446هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

تصاعد الحراك الهادف للتغيير السياسي

سيظل شعب البحرين يعاني من الاستبداد وما يمارسه من قمع واستضعاف بحق المواطنين. وسيبقى المواطن البحراني الأصلي عرضة للإهانة التي التي لا تنتهي. فبالاضافة لمعاملة السكان الأصليين كمواطنين من الدرجة الثانية والسعي المتواصل لاستئصالهم بالقضاء على ثقافتهم وتاريخهم وهويتهم، تتواصل الإهانات يوميا بدون توقف. وهناك بعض المواطنين الأحرار مثل الحاج مجيد عبد الله (الحاج صمود) والاستاذ علي مهنّا والحاج عبد الهادي مشيمع والحاج جواد الشيخ وسواهم الذين تكرر استدعاؤهم للتحقيق والتنكيل، وذلك لدفعهم للشعور بالغربة في وطنهم. فحين يكون الحاكم مستبدا إلى هذا المستوى لا يبقى هناك أمل للإصلاح او التغيير، خصوصا إذا كانت السجون مكتظة بنازليها. ولا يعني الإفراج عن بعضهم نتيجة الضغوط الخارجية والغضب الداخلي تغيرا في السياسات الخليفية الإجرامية، بل أن ذلك جانب من أساليب التضليل ومحاولة استرضاء القوى الخارجية وتوفير مادة دعائية لتبرير دعمها لنظام فاسد مهتريء أخلاقيا وسياسيا. ولذلك لا يتوقع أحرار البلاد حدوث تغير جوهري في المنظومة السياسية في المستقبل المنظور ما لم يستطع الشعب إلحاق هزيمة كبيرة بالخليفيين.

ما الذي يستطيع المواطنون فعله على طريق التغيير؟ ما الذي يمتلكه من قوى ذاتية لم يستخدمها بعد لإجبار الطاغية وعصابته على احترام المواطنين والانحناء لرغباتهم؟ في البداية هناك ملف السجناء السياسيين، سواء الذين ما يزالون يرزحون وراء القضبان ام الذين تم الإفراج عنهم. هؤلاء ورقة رابحة لان لكل منهم قصته التي تكفي لإثبات ممارسة التعذيب، وهو أحدى الجرائم ضد الانسانية. وهناك ضغوط حثيثة من المنظمات الحقوقية الدولية من أجل توثيق معاناة المفرج عنهم بشكل مسهب، بأسرع وقت ممكن. فمن المؤكد أن أغلبهم بدأ ينسى ما حلّ به من تعذيب رهيب خصوصا في السنوات الأربع الأولى بعد الثورة المظفرة في العام 2011. فالتعذيب الذي مورس بحق العلماء والنشطاء والرموز القيادية الكبيرة وكذلك الشباب الثوري الذي تظاهر في الشوارع، يتجاوز ما يمكن تصوره من حقد ووحشية وسادية. ويكفي أن عددا من المعتقلين السياسيين استشهد في الزنزانات. وما أكثر إفادات المعتقلين حول ما وقع عليهم من تعذيب او ما وقع للسجناء الآخرين الذين كانوا يشتركون معهم في الزنزانات والطوامير. ويروي بعض هؤلاء الحالة التي كان زملاؤهم يرجعون بها بعد اخذهم للتحقيق، وأنهم لا يستطيعون النوم بسبب أنين الضحايا من الجروح التي مزقت أجسادهم. إن من الخطأ الكبير تجاهل هذه الحقائق او التذرع بالانشغال او عدم وجود المزاج للكتابة أو أن الوضع الجديد للمفرج عنه يفرض عليه تناسي معاناته. وليعلم كل من هؤلاء أن ما حلّ به سوف يتكرر لاحقا عندما تتأزم الأمور وينفجر الوضع ضد الخليفيين. فلو أن ضحايا التعذيب في انتفاضة التسعينات سجّلوا إفاداتهم ووثقوها بشكل حرفي لكان ذلك مادّة بأيدي المحامين البحرانيين والدوليين لعرضها امام القضاء الدولي. والأمل أن يسعى الحقوقيون والنشطاء السياسيون والعلماء لحث السجناء المفرج عنهم على تدوين تجاربهم بشكل موثق وبأدق التفصيلات. فلا يجوز السماح للطاغية وعصابته بالافلات من العقاب. أليس الإفلات من العقوبة هو الذي شجع الجلادين على الاستمرار في تعذيب البحرانيين؟

المسألة الثانية التي تتطلب عملا وجهودا حثيثة التأصيل للمطالب السياسية التي انطلقت الانتفاضات والثورات منذ أكثر من نصف قرن من أجل تحقيقها. فما لم تتحقق هذه ا لمطالب فستتكرر المأساة وستكتظ السجون مجددا بالبحرانيين، وسيعود ا لجلادون لممارسة مهنتهم المفضلة بنهش أجساد البحرانيين. أهذا ما يريده أي مواطن شريف؟ فما لم يحدث تغيير سياسي جوهري فسوف يبقى الاستبداد الخليفي ميهمنا، وهو الاستبداد الذي نهض مناضلو البحرين لإنهائه في الخمسينات والستينات والسبعينات حتى الوقت الحاضر. وحيث أن طيب الشعب البحراني في كل مرة كان يحول دون اتخاذ مواقف قضائية ضد الجلادين بعد الافراج عنهم، ويتم التغاضي عن المطالب السياسية بمجرد حدوث انفراج نسبي وتبييض السجون.

البقية على صفحة 8

*مرّ أكثر من شهرين منذ ان منعت العائلة الخليفية إقامة صلاة الجمعة بمسجد الإمام الصادق بمنطقة الدراز. واعتقلت إمام المسجد الشيخ علي الصددي في إثر إعلان التضامن مع شعبي فلسطين ولبنان اللذين يتعرضان لعدوان إسرائيلي متواصل. وكان كبار علماء البحرين قد استنكروا منع صلاة الجمعه وإصدار دائرة الاوقاف الجعفرية قرارات المنع في حق أئمة الجمعة مؤكدين أن لا وصاية لها لا شرعا ولا عُرفًا. ومنذ قرار المنع استمرت المظاهرات والاحتجاجات منددة بالعصابة الخليفية التي تحارب الله ورسوله. ووقّع 300 من العلماء بيانا استنكاريا جاء فيه: نؤكد بأنّه لا يمكن القبول بأيّ حال من الأحوال بتوقيف صلاة الجمعة بكل شرائطها وحيثياتها الشرعية أو مضايقتها، ونرى أنّ ذلك يمثّل مصادرة للحريّة الدينيّة، ويتنافى مع حريّة العقيدة وممارسة الشعائر الدينيّة. وفي هذا السياق نضمّ صوتنا إلى صوت كبار علماء البلد في المطالبة بإنهاء الحصار والمضايقة لصلاة الجمعة وخطبتها الدراز، ورفع العقبات عن جامع الإمام الصادق (والسماح) بإقامتها ومشاركة المؤمنين فيها.

* تواصلت الاعتقالات في مناطق شتى من البلاد. ففي يوم الأحد 24 نوفمبر اعتقلت الأجهزة الأمنية ثلاثة من من أهالي النويدرات بعد استدعائهم للتحقيق وهم: صادق جعفر شرف، عمّار صادق الملا، هادي سعيد. وفي 11 نوفمبر اعتقل المواطن محمد حسن الحمر من منطقة الدير لدى عودته من خارج البلاد. كما اعتقل في 7 نوفمبر بحرانيان عائدان إلى البلاد وهما جاسم محمد صالح وحسن الشيخ. واعتقل من محيط مسجد سار في الاول من نوفمبر كل من: عباس حسن الجمري، مهدي صادق فتيل، حسين ناجي فتيل ويوسف محمد باقر فتيل.

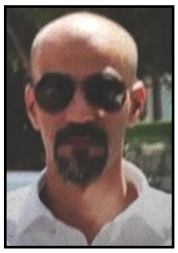

* الناشط الحقوقي ناجي فتيل، الذي أفرج عنه ضمن العفو الصادر في 8 أبريل 2024، يروي معاناته بعد سنوات طويلة قضاها في السجن. عاد إلى الحياة بروح متفائلة وآمال كبيرة في استعادة دوره كربّ عائلة وبناء مستقبل أفضل. إلا أن الواقع الذي واجهه بعد الإفراج كان أكثر قسوة من السجن ذاته، حيث أصبح يواجه حالة يومية من التهميش والظلم فلم توفر له فرصة عمل دائمة ولم يحصل دعما ماليا من الحكومة لأعادة بناء حياته

* أعلنت وزارة الداخلية السعودية، الثلاثاء 12 نوفمبر، تنفيذ حكم القتل "تعزيرًا" بحق بمواطنين سعوديين اثنين: فيصل بن مسفر بن فيصل آل مسعود ومؤيّد بن سليمان بن محمد الشويمان بتهمة تهريب أقراص الإمفيتامين المخدر إلى السعودية. وبالتهمة نفسها أعدمت السعودية مواطنين أردنيين هما: محمد زيدان سحمان النواصرة وسعد مليحان هليل النواصرة.

* وفي 2 نوفمبر أعدمت السلطات السعودية 4 مواطنين سعوديين، ويمنيين اثنين في منطقة نجران، زاعمة أنهم قاموا بتهريب مادة الحشيش وأقراص الإمفيتامين المخدرتين. وقالت في بيانها: "أقدم كل من: أحمد محمد علي قشوي آل سلامة ويحيى صالح حسين الوايلي، يمنيي الجنسية، وهادي بن سالم بن علي المحامض اليامي وسالم بن رخيم بن صالح آل منصور اليامي وعلي بن هادي بن سالم بن صالح آل قراد وعبدالله بن أحمد بن إبراهيم شريعة سعوديي الجنسية، على تهريب مادة الحشيش وأقراص الإمفيتامين

نظّمت الجمعية البحرانية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني عصر الجمعة 8 نوفمبر اعتصامًا تضامنيًا في العاصمة المنامة، دعماً للشعب الفلسطيني وتنديداً بالانتهاكات المتواصلة التي يتعرض لها. وشارك في الاعتصام عدد من المواطنين والنشطاء الذين رفعوا الأعلام الفلسطينية ولافتات تُعبّر عن التضامن مع فلسطين ورفض التطبيع مع الاحتلال. وأكّد المشاركون في الاعتصام على أهمية دعم القضية الفلسطينية ورفض جميع أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، داعين إلى وقوف الشعوب العربية والإسلامية إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الوطنية.

10 نوفمبر: مواطنون يقيمون صلاة العشاءين في مسجد العلويات الذي هدمته السلطات فترة إعلان الطوارئ العام 2011م بعد دخول القوات السعودية الى البلاد لسحق الاحتجاجات الشعبية.

البحرانيون يواصلون التضامن مع غزة ولبنان رغم الحملة الأمنية الرسمية الظالمة— فالمظاهرات الداعمة لا تتوقف خصوصا بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع. منطقة كرزكان يوم الجمعة 22 نوفمبر

1 نوفمبر: تحت شعار "فلسطين_ولبنان_قضيتي" الاهالي في بلدة باربار يتظاهرون تضامناً مع أهلنا في فلسطين و لبنان وتأكيداً على الانتماء لقضية الأمّة المركزية "القدس الشريف".

في 5 نوفمبر اعتصم عدد من أمهات وزوجات وأخوات المحكومين بالاعدام مطالبات بوقف تنفيذ جريمة الاعدام. وتوجهن الى المؤسسة الوطنية لحقوق الا نسان للأعراب عن قلقهن إزاء أوضاع أبنائهن وطالبن من الجميع بذل الجهود

كفّار قريش يُبعثون من جديد.. نتنياهو والبحرين

الباحث عباس المرشد - لندن

ليس من المبالغة القول إن حرب غزة الأخيرة أعادت منهج كفار قريش الى الواجهة؛ وإن تلك الحرب كشفت_ ولا تزال تكشف _ عن خفايا مشروع عودة الوثنية الى السيطرة والتحكم العلني.

في حديثه المباشر مع إيلون ماسك مالك منصة (X)، كشف نتنياهو بكلّ جرأة عن حقيقة مشروع التطبيع في دول الخليج وبالأخصّ دبي والبحرين.

نتنياهو قال بشكل واضح إنه مشغول جدًا بإعادة نموذج ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية في العالم العربي، وأضاف إنه حقّق نموذجًا ناجحًا ضمن هذا المشروع في بلديْن هما دبي والبحرين، مُنتظرًا نجاح التجربة الثالثة في السعودية.

يقوم مشروع نتنياهو على وأد الإسلام في الثقافة المُجتمعية والحياة العامة للناس، حتى ولو اقتضى ذلك تدمير المساجد والمدارس وإحداث المجازر المطلوبة.

ويعتقد نتنياهو بأنه غير قادر على إكمال هذا المشروع دون معاونة ومعاضدة الدول الكبرى له وانخراط المؤثّرين الكونيّين معه لإحداث ثغرات واسعة في ثقافة الإسلام وتطويع مبادئه بما يتوافق والمشروع الصهيوني الأكبر.

خطورة حديث نتنياهو لا تنبع من علانية مواجهته للإسلام، فهي خصلة تربّى عليها منذ أن كان في أمريكا قبل هجرته الى فلسطين؛ وتُشير سيرته اليمينة المتطرّفة الى تبنّيه هذا الموقف العدائي بما لا يدع مجالًا لمناقشته.

بيد أن الخطير هنا هو تبنّيه لما يصحّ تسميته بمشروع كفّار قريش في محاربة الدعوة الإسلامية وإشادته بتجارب التطبيع في كلّ من البحرين ودبي.

لقد تحدّث نتنياهو عن التطبيع في الخليج على أنه نموذجٌ عصريّ للحداثة السياسية والإصلاح المطلوب. وهو هنا يستند طبعًا الى المواقف السياسية لحكّام البحرين ودبي وإلى الخطوات العملانية التي أقدمت عليها عوائل الحكم في كلا البلديْن، فما الذي قدّمه حاكم البحرين لكي يُشيد به نتنياهو كل تلك الإشادة؟ وما الذي يجرى داخل أروقة السفارة الإسرائيلية في المنامة؟ وهل نحن أمام مواجهة سياسية تتمثّل في علاقات دبلوماسية وتبادل تجاري فقط؟ أم أمام مخطّط أكبر بدأت بوادره مع مخطّط البندر في 2004 يخصّ تصفية المسألة الشيعية في البحرين وما تحمله من ثقافة مناهضة للمشروع الصهيوني في المنطقة؟

الذي أعتقده وكنتُ أُصرّ عليه منذ زمن أن هناك مخطّطًا أوسع من علاقات التطبيع السياسية؛ أي إن هناك مشروعًا ثقافيًا يسعى لاستبدال الهوية البحرانية وتفكيك ثوابتها بهوية ممسوخة وهوية مستلبة. وربما كان مشروع تهويد المنامة أحد تجليّات المشروع الصهيوني في البحرين وهو المرحلة الثانية من مشروع البندر كما هو معلوم لدى المواطنين في البحرين.

وحقيقة المواقف الذليلة التي أعلنتها عائلة الحكم في البحرين من حرب إسرائيل على غزة تؤكد هذا المسار أيضًا، وإلّا ما هو سبب تأكيد الملك وأفراد عائلته على التمسّك بالتطبيع واستمرار عمل السفير الإسرائيلي في البحرين على الرغم من الإجماع الوطني على وجوب إلغاء اتفاقيات التطبيع وما تبعها من خطوات!

إن حديث نتنياهو عن نموذج البحرين في تمرير رؤية قريش والملأ التجاري فيها؛ هو دلالة على عودة مشروع كفّار قريش الى واجهة المشهديْن السياسي والثقافي؛ ومن المهمّ أن تأخذ هذه الدلالة حيزًّا كبيرًا من مناقشات المجال العام في البحرين، ومن شأنها أيضًا أن تُعيد ربط كثير من المسائل العالقة كمسائل الأوقاف ومسائل الرهائن السياسيين المعتقلين في سجون البحرين ومسائل الاصلاح السياسي وغيرها؛ باعتبارها أوراقًا تطرح ضمن قضية كُبرى هي تصفية المسألة الشيعية في البحرين.

ولا يعني الحديث هنا عن المسألة الشيعية حديثًا طائفيًا أو عزلًا لمكونات سياسية ومذهبية أخرى، فالذي أُعنيه بالمسألة الشيعية هو الوجود الرافض لاستمرار منطق الاحتلال ومنطق الاستبداد والدعوة الى بناء الدولة الحديثة القائمة على عقد اجتماعي مقبول شعبيًا.

أكثر من 300 من علماء الدين في البحرين يصدرون بياناً

قال تعالى:

وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ

لا شكّ أنّ صلاة الجمعة من أهم الفرائض والشعائر الإسلامية، وتحمل من الأهداف والغايات السامية الشيء الكثير، فهي محطة أساسية للبناء والتحصين الفكري والعقائدي والروحي والمجتمعي، وصناعة الإنسان المؤمن المستقيم، وتضطلع بدور كبير في جمع كلمة المؤمنين وتقاربهم و تقوية اللحمة الاجتماعية، وبث الوعي فيما هي حاجات الأمة الأساسية، وترسم الخطوط العريضة للسلوك والمنهج العام لواقع المجتمع في كافة أبعاده.

من هنا كان التوجيه الإلهي والشرعي بالاهتمام بصلاة الجمعة وإقامتها، والتأكيد على إحياء هذه الشعيرة ودعوة المؤمنين إلى حضورها، بل والتشديد على ذلك والنكير على من يتخلف عن حضورها.

وعلى هذا الأساس نؤكد بأنّه لا يمكن القبول بأيّ حال من الأحوال بتوقيف صلاة الجمعة بكل شرائطها وحيثياتها الشرعية أو مضايقتها، ونرى أنّ ذلك يمثّل مصادرة للحريّة الدينيّة، ويتنافى مع حريّة العقيدة وممارسة الشعائر الدينيّة، وفي هذا السياق نضمّ صوتنا إلى صوت كبار علماء البلد في المطالبة بإنهاء الحصار والمضايقة لصلاة وخطبة بالدراز، ورفع العقبات الجمعة بجامع الإمام الصادق أمام إقامتها ومشاركة المؤمنين فيها.

والله وليّ التوفيق

ماذا تريد السلطة من المحكومين بالإعدام؟!

مرآة البحرين

عند أية مقارنة لما تقوم به السلطة في البحرين مع أي بلد آخر، فإن سلطات المنامة تتفوق دائماً، في قمعها وبطشها، وفجورها في الخصومة، وحتى في استغلال الظروف الإنسانية وتوظيفها.

عددهم 12 شاباً من المحكومين بالإعدام في قضايا سياسية، ما الذي تريده منهم السلطة لتقوم هذه المرة بزيادة التضييق عليهم فوق ما كانوا يعانونه في مبنى العزل المخصص لهم في سجن جو المركزي؟!

هشام الزياني مدير السجن، يعود اسمه مجدداً كبطل يتطلع إلى ترقية بعد معركة سيخوضها مع سجناء عزل حكموا بالإعدام في قضايا سياسية وقضايا رأي، شدد من قبضته واستنفر جيشه من الأجانب الذين يتولون الحراسة على السجن، وخرج بهذه الإجراءات: تفريق المحكومين بالإعدام في سجون انفرادية، عزلهم عن العالم الخارجي، حرمانهم من الاتصالات والزيارة لذويهم، وحرمانهم من وجبات الطعام وقطع مياه الشرب عنهم بشكل متكرر.

أوضاعهم سيئة جداً، وقضوا في الإنفرادي لأسبوعين وبعضهم لازال فيه، والشرطة تهددهم باستمرار "احنا مسموح لينا نسوي فيكم أي شي" كما أفادت جمعية الوفاق في بيان لها.

الأخبار تتحدث أن "هناك من يتوعدهم بالبطش.. وبعض الضباط همهم إفشال أي جهود، محاصرين منذ أكثر من أسبوعين لا يستطيعون رؤية الشمس ولا يستطيعون الاتصال والوضع خطير ومغلق تماماً عليهم".

ما الذي سيحققه ابن الزياني في معركته هذه؟ عوائل أرّقها انقطاع أخبار أبنائها، وحركة تضامن واسعة بين المحكومين في القضايا السياسية مع العناصر الأخرى، وحركة مرشحة للتصاعد في الخارج نتيجة لهذه الأوضاع المرشحة للانفجار.

منذ 24 أكتوبر الماضي 2024 وأخبار المحكومين بالإعدام مقطوعة، ترشحت أنباء عن أخذ بعضهم للعقوبة في السجون الانفرادية فوق سجنهم الذي هم فيه والأحكام الصادرة بحقهم، وبعضهم أُدخل في زنازين لا يوجد بها إلا أجانب لتزيد معاناة سجنه معاناة أخرى.

أما لماذا؟ وفي هذا التوقيت؟ فلا يمكن لأحد أن يجيب على هذا السؤال سوى الضابط هشام الزياني وجوقة من حاشيته وضباطه الذين أمعنوا في التضييق على سجناء الإعدام.. ولأنه لا يوجد في الحكومة من يهمه أمر هؤلاء المعتقلين وعوائلهم.

ربما خاف الزياني من قرب إغلاق دكانه، ولأن بضاعته هم السجناء السياسيين وعلى رأسهم المحكومين بالإعدام، وأية تسوية قادمة قد تطيح بفرصه في التّرقي والصعود، وسؤال برسم السلطة: أليس منكم رجل رشيد؟

استهداف ممنهج بتكرار تغييب أدلة البراءة

الموقوف حامد المحفوظ الذي كان ضمن المفرج عنهم بمسرحية العفو الذي حدثت في البحرين أمام الإعلام العلني، ومن ثم تم اعتقال العديد من المفرج عنهم بتهم جديدة لا أدلة عينية عليها تثبت تورطهم فيها سوى مصادر سرية واتهامات لفظية لا يستند عليها القانون، وقد تم نشر في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني صوتية يشكو فيها ظلامه اعتقاله واتهامه بالاعتداء على رجال أمن في الأحداث التي تم اختلاقها في الدراز لمنع أكبر صلاة جمعة للطائفة الشيعية في جامع الإمام الصادق، ويملك أدلة تثبت وجوده خارج الدراز يوم الواقعة المذكورة في القضية.

مع الأسف الشديد هناك شخص مجهول في النيابةالعامة استلم أكثر من مرة الأدلة التي تثبت مكان تواجد المحفوظ يوم الواقعة بالتاريخ والساعة من المحامي والأهل، ولكنه تعمد تغييب هذه الأدلة، ونفى الوكيل استلامه هذه الأدلة، بينما المحامي يؤكد تسليمه كل الأدلة المطلوبة!!

هذا التلاعب والتغييب للأدلة ليس بجديد، فمنذ 14 فبراير 2011، وأحكام قضايا معتقلي الرأي خارج القانون، واليوم نحن في عام 2024 وما زال الخيار الأمني مستمرا بذات الوتيرة والأسلوب، لا عدالة، ولا إنسانية، ولا قانون، ولا حقوق إنسان، ومعايير دولية يعترف بها في تعامله مع معتقلي الرأي، يتم إلصاق تهم لا دليل عليها، ويغمض عينه ويصم آذان القانون والعدالة عن الأدلة العينية التي يمتلكها المعتقل كدليل براءة لا يمكن لأي قاض عادل نفيها!!

البحرين قانونيا إلى أين؟! لم يتبق في هذا البلد ذي الأزمات المزمنة أي قانون يدعم حقوقا للإنسان لكي يتكئ عليها عكاز الوطن والشعب الذي انحنى ظهره لكثرة الأزمات.!!

المحفوظ ظلم عند اعتقاله الأول لسنوات طويلة، وبعد أن نال حقه في الحرية، ها هو يظلم للمرة الثانية باعتقال جديد، وتهمة باطلة!! إلى متى سيضيع عمر شباب وزهور هذا الوطن بسبب هذه الاستهدافات الطائفية المقيتة؟! إلى متى ستكون حريتهم مرهونة بمزاج الخيار البوليسي الذي قام بقمع المصلين، ومن ثم اتهام الأبرياء بالاعتداء على رجال الأمن؟

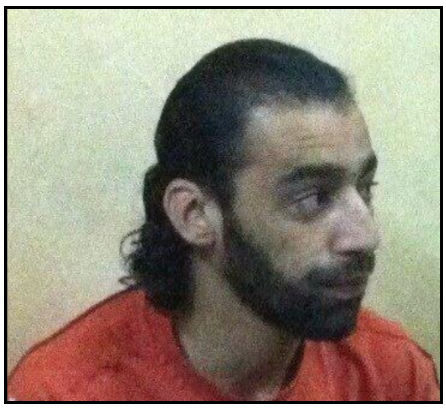

سجن الحوض الجاف: معاناة المحكومين الصغار

تمارس إدارة سجن الحوض الجاف أساليب قاسية ضد السجناء الصغار. حيث تفاجأ خمسة من الموقوفين على ذمة المحاكمة في الزنزانة 10 في المبنى 17 بسجن الصغار بالحوض الجاف:-

1- هادي يونس
2- حسن حميد
3- محمد شوقي
4- عبدالله عباس
5-سيد حسين جواد

صباح هذا اليوم الخميس الموافق لتاريخ 21 نوفمبر 2024 . بأنهم معاقبون و العقاب :-

-الحرمان من الخروج من الزنزانة من الصباح وحتى هذه اللحظة، مع إصدار أوامر لبقية السجناء المحتجزون في نفس المبنى بعدم التواصل معهم

- الحرمان من الاتصال الهاتفي، والخروج لساعات التشمس.

-الحرمان من الوجبات، وهو تصعيد خطير لا يتفق مع القانون وحقوق الإنسان و حقوق الطفل. لقد حرموا من وجبة الإفطار، و الغذاء دون سبب واضح .

هذه الاساليب هي بعيدة كل البعد عن القانون وحقوق الانسان و لاتتناسق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء . ولا تتماشى مع القوانين والتشريعات الوطنية الجديدة ومنها قانون العدالة الإصلاحية للأطفال و حمايتهم من سوء المعاملة؟! ومن يفترض أنهم حماة القانون و منفذينه هم المنتهكين .

المطلوب الافراج عن جميع السجناء الصغار الذين هم دون 18 ضمن صلاحيات الحماية في القانون ، و يجب فتح تحقيق حول ما يحدث من اساليب ممارسات قاسية تمارس في السجون البحرينية مع محاسبة ومعاقبة المنتهكين.

معاناة المفرج عنه بالتدابير البديلة
عبدالله حسن الحمد

عبدالله حسن الحمد، أحد السجناء السياسيين في البحرين، كان قد وثّقته لجنة التحقيق المستقلة برئاسة القاضي بسيوني عام 2011 ضمن تقريرها حول أوضاع السجناء. بعد أن قضى جزءًا من عقوبته البالغة 15 عامًا، أُفرج عنه في عام 2023 ضمن برامج العقوبات البديلة. رغم هذا الإفراج، استمرت معاناته ومعاناة عائلته بسبب حرمانهم من حقوقهم الأساسية، وعلى رأسها الحقوق السكنية.

قدّم الحمد طلبًا للحصول على وحدة سكنية في عام 2000، مما يجعله بانتظار 24 عامًا تقريبًا للحصول على هذا الاستحقاق. ومع ذلك، في عام 2018، قامت وزارة الإسكان بتجميد طلبه وإيقاف علاوة السكن التي كانت تُصرف لعائلته، وذلك من دون أي حكم قضائي. يُنظر إلى هذا الإجراء على أنه عقوبة إضافية تطال السجناء السياسيين بعد الإفراج عنهم، مما يضع أعباءً إضافية على عوائلهم ويؤثر على استقرارهم المعيشي.

أشارت وزارة الإسكان إلى وجود لجنة لمراجعة ملفات المفرج عنهم من السجن، سواء الذين أنهوا مدة عقوبتهم أو الذين أُفرج عنهم ضمن برامج العقوبات البديلة أو بموجب عفو ملكي. ورغم التوجيهات الحكومية بتسهيل إجراءات إعادة دمج المفرج عنهم، لم تتحقق هذه التسهيلات على أرض الواقع، إذ تُعقد الإجراءات الإدارية ويواجه المستفيدون عقبات تعطل حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية.

لذلك نتمنى :

1.وزارة الإسكان: ضرورة معالجة ملف عبدالله حسن الحمد بشكل عاجل، وإعادة تفعيل طلبه السكني المتوقف منذ عام 2000، مع إعادة صرف علاوة السكن لعائلته بشكل فوري وبأثر رجعي لتعويضهم عن السنوات التي حرموا فيها من هذا الحق.

2.العمل على تنفيذ التوجيهات بتسهيل إجراءات إعادة دمج المفرج عنهم، وضمان حصولهم وعائلاتهم على الحقوق والخدمات دون تمييز. يُعتبر تفعيل مبدأ المساواة والعدالة الإدارية ضرورة ملحّة لتجنب تكرار مثل هذه الحالات.

إن قضية الحمد تسلط الضوء على التحديات التي يواجهها السجناء السياسيون المفرج عنهم بعد الإفراج، حيث يتعرضون وعائلاتهم إلى تمييز يحرمهم من حقوقهم الأساسية. تظل هذه الحالة مثالًا على الحاجة الملحة لإصلاح الإجراءات الإدارية بما يضمن معاملة المفرج عنهم بكرامة وتمكينهم من الحياة الكريمة التي ينشدونها.

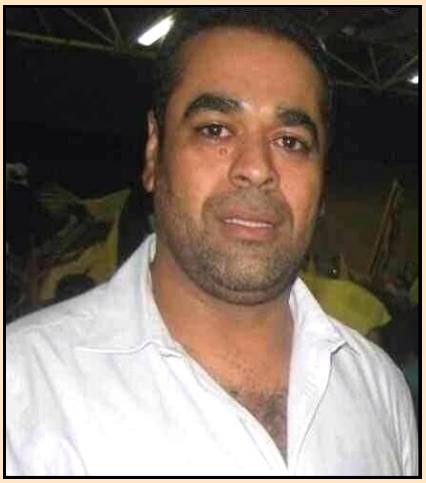

الانتهاكات الحقوقية مرتبطة بصندوق الاستثمارات العامة السعودي ورئيسه محمد بن سلمان

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

قالت جوي شيا، باحثة السعودية في هيومن رايتس ووتش: "يتمتع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بسيطرة غير محدودة على صندوق الاستثمارات العامة في المملكة، الذي يبلغ حجمه تريليون دولار تقريبا. استخدم ولي العهد القوة الاقتصادية لصندوق الثروة السيادية السعودي لارتكاب انتهاكات حقوقية خطيرة والتغطية على تضرر سمعة البلاد بسبب هذه الانتهاكات".

صناديق الثروة السيادية هي أموال تراكمها الحكومة، وتتكون غالبا من العائدات الحكومية والفوائض التجارية والاحتياطيات، وتُستثمر محليا وخارجيا. بُني عديد منها على الثروة النفطية.

يستند التقرير إلى مراجعة البيانات الحكومية، ووثائق المحاكم السعودية؛ والقوانين السعودية والمراسيم الحكومية؛ والوثائق الصادرة أثناء إجراءات قضائية في كندا والولايات المتحدة؛ وسجلات وتقارير شركات؛ وتحقيقات وتحليلات أجراها صحفيون وخبراء ماليون وأكاديميون؛ بالإضافة إلى مقابلات مع نشطاء ومعارضين سعوديين، وصحفيين وخبراء ومحامين ذوي خبرة طويلة في الشأن السعودي.

استفاد صندوق الاستثمارات العامة مباشرة من الانتهاكات الحقوقية الخطيرة المرتبطة برئيسه، ولي العهد محمد بن سلمان. يشمل ذلك حملة "مكافحة الفساد" التي شنها ولي العهد عام 2017، والتي شملت اعتقالات تعسفية، وسوء معاملة المحتجزين، وابتزاز الممتلكات من النخبة السعودية.

سهّل الصندوق انتهاكات حقوقية خطيرة مرتبطة بولي العهد من خلال الشركات التي يمتلكها ويسيطر عليها الصندوق، مثل قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي عام 2018، وهو منتقد رئيسي لحملة مكافحة الفساد. كانت "سكاي برايم للخدمات الجوية"، إحدى الشركات التي نُقلت إلى الصندوق خلال حملة مكافحة الفساد، تملك الطائرتين اللتين استخدمهما عملاء سعوديون عام 2018 للسفر إلى إسطنبول، حيث قتلوا خاشقجي.

عدّل بن سلمان إطار حوكمة الصندوق وركّز قدرا هائلا من السيطرة والإشراف على الصندوق في يديه، ما مكنه من توجيه مبالغ هائلة من ثروة الدولة بشكل أحادي الجانب إلى مشاريع ضخمة لا تساهم فعليا في إحقاق الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية في السعودية.

تحمّل الأشخاص الأكثر تهميشا في السعودية – العمال الوافدون، والمجتمعات الريفية، والمقيمون الفقراء ومن الطبقة العاملة – وطأة الانتهاكات الناجمة عن مشاريع الصندوق. استُخدم رأس مال الصندوق في مشاريع طردت السكان قسرا، ودمرت الأحياء، وأخضعت العمال الوافدين لانتهاكات خطيرة، وأسكتت المجتمعات المحلية.

كما وجدت هيومن رايتس ووتش انتهاكات مرتبطة ببعض أبرز المشاريع الضخمة للصندوق، بما فيها "نيوم"، وهي منطقة اقتصادية ومدينة جديدة على البحر الأحمر تُبنى من الصفر، بالإضافة إلى "مشروع وسط جدة"، وهو مشروع لتطوير مدينة جدة.

طردت السلطات السعودية بالقوة أفرادا من قبيلة الحويطات، الذين سكنوا محافظة تبوك لقرون، في منطقة نيوم المخطط لها، واعتقلت الذين احتجوا على إجلائهم، وقتلت أحد السكان المحتجين. حُكِم على اثنين من السكان بالسَّجن 50 عاما وعلى ثلاثة بالإعدام لمقاومتهم الإخلاء القسري.

"شركة وسط جدة للتطوير" التي يملكها الصندوق بالكامل، والتي تنفذ مشروع وسط جدة، طردت قسرا أعدادا كبيرة من السعوديين من الطبقتين الوسطى والدنيا، والأجانب، والعمال الوافدين من منازلهم في أحياء الطبقة العاملة النابضة بالحياة في جدة لتحويل المنطقة إلى منطقة فاخرة للتسوق والسياحة.

بموجب معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، على الحكومة السعودية أن تحقق تدريجيا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد من الموارد المتاحة، بما فيها التي يسيطر عليها صندوق الاستثمارات العامة. بحسب "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"، لدى السعودية أعلى معدل للفقر بين المواطنين في دول "مجلس التعاون الخليجي" بنسبة 13.6%، ما يعني أن الفقر يؤثر على نحو "واحد من كل سبعة مواطنين في السعودية". لا يشمل هذا الرقم جميع المقيمين في السعودية، لا سيما العمال الوافدون الذين يشكلون حوالي 42% من السكان.

يعمل صندوق الاستثمارات العامة تحت قيادة محمد بن سلمان بقدر ضئيل من الشفافية والمساءلة، ما يثير المخاوف بشأن ما إذا كانت هذه الأموال تُستثمر وتُدار في نهاية المطاف بطريقة تلبي هذه المعايير الدولية.

وجود تدفق مركزي للإيرادات، مثل عائدات النفط، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانتهاكات وسوء الإدارة من جانب الحاكم غير الديمقراطي أو النخبة الحاكمة غير الديمقراطية من خلال توفّر الوسائل المالية لترسيخ نفسها وإثراء نفسها دون أي مساءلة مقابلة. قالت هيومن رايتس ووتش إن هذه المشاكل موجودة بوضوح في السعودية وتثير مخاطر كبيرة تتمثل في استخدام ولي العهد الصندوق لترسيخ حكمه الفعلي بوضع نحو تريليون دولار من ثروة السعودية مباشرة بين يديه وتمكينه من السيطرة على هذا المبلغ.

لم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على أن المشاريع التي يموّلها الصندوق تعزز التزامات الحكومة بالوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها. لا تحدد الحكومة السعودية البيانات الأساسية المتعلقة بالفقر أو تكشف عنها، ولا تحدد خط الفقر، ما يرجّح أن يكون معدل الفقر أعلى بكثير من الرقم الذي حددته الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المهمشة اقتصاديا والمعرضة لانتهاكات العمل المنهجية.

استُخدمت استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الولايات المتحدة وبريطانيا وأماكن أخرى من العالم أداةً للقوة الناعمة والنفوذ السعودي. تشمل هذه الاستثمارات الرياضة، مثل "ليف غولف"، و"كأس العالم 2034 فيفا"، ونادي "نيوكاسل يونايتد" لكرة القدم في الدوري الإنغليزي الممتاز في بريطانيا، وهي حجر الزاوية في عمليات النفوذ السعودية في الخارج. وجدت هيومن رايتس ووتش أن هذه الاستثمارات تسعى إلى حشد الدعم الأجنبي غير المنتقد لأجندة محمد بن سلمان، ونشر معلومات مضللة حول السجل السعودي لحقوق الإنسان، وتحييد التدقيق، وإسكات المنتقدين، وتقويض المؤسسات التي تسعى إلى الشفافية والمساءلة.

كونه كيانا حكوميا، فإن صندوق الاستثمارات العامة ملزم بدعم الالتزامات الحقوقية الدولية المترتبة على السعودية. تتحمل الشركات مسؤولية تجنب التسبب في ضرر حقوقي أو المساهمة فيه. تماشيا مع هذه المسؤوليات، على الشركات إجراء فحص حقوقي شامل ومستقل قبل أي تعامل مع الصندوق، والامتناع عن الأنشطة التي تعزز سمعة الكيانات الحكومية أو المسؤولين المتهمين مؤخرا بارتكاب انتهاكات خطيرة. عندما لا يمكن تجنب الآثار السلبية الخطيرة على حقوق الإنسان الناجمة عن التعامل مع الصندوق، يتوجب على الشركات تعليق تعاملها معه.

قالت شيا: "تتحمل الشركات التي تربطها علاقات بصندوق الاستثمارات العامة السعودي مسؤولية إنهاء تعاملها معه إذا كانت الانتهاكات الحقوقية الخطيرة المرتبطة بالصندوق لا يمكن تجنبها".

جراح البحرين الغائرة تنضح بالدم وترفض الاستسلام

جرح البحرين غائر، كما هو جرح فلسطين، بل كافة جراح الامة. وما أشد الألم الذي يقض مضاجع أبناء الأمة بدون توقف. وما أبعد حكامها عن الإحساس بمعاناة الشعوب. لقد كانت تلك المعاناة غائبة عندما التقى اولئك الزعماء في البحرين باسم القمة العربية والقمة الإسلامية. فما الذي قدمته "قمّة المنامة" لهذه الأمة سوى الصرعات الإعلامية والتصريحات الرنّانة الجوفاء؟ والسؤال هنا: هل يستطيع ذوو المشاعر الميتة الإحساس بتلك المعاناة؟ لو كان ثمة شعور بذلك لحرّك أصحاب الجلالة والسمو والمعالي للتفكير بما يعانيه أهل غزة بعد مرور أكثر من عام على العدوان الصهيوني المتواصل. ولأقدموا على خطوات ومبادرات لإنقاذهم من براثن العدو وداعميه. هؤلاء الحكام يعيشون في أبراج عالية لا يرون منها الحقيقة التي لا تراها الا القلوب اليقظة التي تنبض بالحب والرحمة تجاه الآخرين. ولذلك تختلف مواقف شعب البحرين تجاه أهل غزة بشكل جوهري عن سياسات الحكومة الخليفية التي تحالفت مع المحتلين وحجبت أسماعها لكي لا تسمع أنّات المعذبين والمظلومين والجرحى، ولا تقض مضاجعها نفثات الأمهات الفاقدات، أو استغاثات الجياع الذين يتضورون جوعا هذه الأيام ويلتحف الكثيرون منهم السماء بعد أن دمّر المحتل بيوتهم.

عالمنا العربي والإسلامي لم يعد لديه قلب نابض بالحياة وحب الآخرين، بل جمدت الدماء فيه فلم يعد قادرا على الحركة الحقيقية، بل أصبح كالروبوت، أكثر اعتمادا على أعداء الأمة لوجوده والتعاطي مع مشاعره.

في حلكة الظلمة هذه لا تبدو بين أطياف الأنظمة العربية والإسلامية بوادر تغيير حقيقي يوفر للناس شراكة سياسية حقيقية. مع ذلك فلدى الأمة إيمان ثابت بالغيب والحكمة الإلهية، وأن الله لا يضيع عمل عامل من أبناء هذه الأمة، وأنه لن يضيّع الحقوق المهدورة لأهل غزة وعلى رأسها حق الحياة. فقد بذلوا بسخاء لا نظير له، وصبروا على الأذى في سبيله، وشمخوا بهاماتهم بدون انحناء او تراجع أو مساومة. رفضوا الاحتلال جملة وتفصيلا، ووقفوا شامخين على ركام الأبراج التي يدمرها المحتل يوميا. يصرخون فلا يسمع ذوو القربى صدى صراخهم، ويستغيثون فيتظاهر أشباه الرجال بالصمم، فكأن على رؤوسهم الطّير. ولولا وجود هذه الثلة من البشر التي تصدّت للعدوان عقودا وضاعفت صمودها في الشهور الأخيرة لتلاشت الإنسانية ولما عاد للبقاء على سطح هذا الكوكب من معنى. في عتمة الليل هذه تبدو الدماء المسفوحة أنهارا يغرق منها العالم معاني العزّة والكرامة والصمود، بلا معنى أو هدف. في نظر العدو، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ولا يحسم الموقف إلا السلاح الأمريكي المتطور، ولا مكان في كل ذلك للإنسانية أو الأخلاق أو المباديء والقيم. ولكن هناك منطق آخر لدى ضحايا العدوان، يرى أن الصمود عنوان البقاء والوجود، وأن القتل الجماعي لا يلغي وجود البشر المصمم على الحياة وهزيمة القتلة الذين يهددون العالم بالفناء.

لقد واكب شعبنا البحراني قضايا الأمة متفاعلا معها بإيجابية ودعم بلا حدود، انطلاقا من إيمانه بالإسلام والإنسانية، ومن أخلاقه الرفيعة التي تدفعه لتحسس آلام الآخرين. وجسّد علماؤه الواعون جانبا كبيرا من قيم الدين والإنسانية، فأصدروا البيانات الداعمة للمظلومين برغم استهدافهم المتواصل من قبل الطغمة الحاكمة التي تحالفت مع الصهاينة بلا استحياء. وقد كان لأولئك العلماء دور كبير في بث روح الإيمان والوعي بين المواطنين من خلال المحاضرات وخطب الجمعة.

وعلى مر العصور ازدهرت في البحرين الظواهر الدينية والعبادية، وانتشرت المساجد وتعمّق رفض الاستبداد والظلم، ولم يحظ حاكم ظالم بدعم من الشعب يوما. وكان لمنبر يوم الجمعة دور مكمّل لهذه الثقافة والتربية. وتعمّق ارتباط المواطنين بهذا المنبر في العقدين الأخيرين، وذلك بعد عودة العلماء الذين اضطروا للبقاء خارج البلاد خلال الحقبة السوداء الكالحة التي فرضت على البلاد في عهد المقبور خليفة بن سلمان، خصوصا في النصف الثاني من التسعينات.

وازدادت هذه الحقبة سوادا بعد صعود الطاغية الحالي إلى الحكم. برغم ذلك رفض الشعب الاستسلام للعصابة الخليفية التي مارست الإجرام بأبشع وسائله، ولم يستسلم لإملاءاتها يوما، ولذلك اكتظت السجون بالأحرار، وعُلّق المناضلون على المشانق بلا رحمة، وعُذّب الشباب والنساء والأطفال في الطوامير الخليفية. لكن أحدا لم يستسلم، بل أرغم الطغاة على التقهقر في بعض الحالات، بينما شمخ المواطنون دائما.

ولن يختلف الأمر هذه المرّة بالمنع الذي أصدره الطاغية الخليفي بمنع صلاة الجمعة بمسجد الإمام الصادق في الدراز. وها هو يوم الجمعة يحلّ أسبوعيا بدون انعقاد ذلك التجمّع الديني الكبير الذي ساهم في بث ثقافة مجتمعية مسؤولية منطلقة من الإسلام ومؤطّرة بالأخلاق والقيم. لقد استكثر الطاغية على الشعب هذه الممارسة العبادية التي أصبحت جزءا من هوية أهل البحرين وانتمائهم الديني وثقافتهم وتاريخهم. وزاده غيظا توسع دائرة المشاركة من جهة والوعي الذي يتجسد خلالها من جهة أخرى. وشعر في الأسابيع الأخيرة بالغضب الشديد وهو يرى المصلّين بعد انتهاء الصلاة ينتظمون في مسيرات عملاقة لدعم أهل فلسطين وشجب العدوان الإسرائيلي. ويرى نفسه وعصابته متهمين بالتواطؤ مع المحتلّين بالتواصل معهم والصمت على جرائمهم والتنكر لأهل فلسطين. فأصدر قرار منع إقامة صلاة الجمعة لقطع الطريق أمام المواطنين الذين يتناغمون مع ضحايا الاحتلال في مشاعرهم ومواقفهم. فالمنع يعبّر عن صراع عميق بين الخليفيين والبحرانيين حول قضايا عديدة من بينها الاختلاف في مشاعر الانتماء والموقف من العدوان الإسرائيلي على أهل فلسطين، وقضايا الحرّيّات والتحالفات الإقليمية، وتحديد موقع البحرين من التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية. وهناك اختلاف بين الطرفين حول هذه القضايا جميعا. وجاء قرار الطاغية الخليفي بمنع إقامة صلاة الجمعة بهدف حسم الموقف وتغييب حالة الاستقطاب الواضحة. ولكن إصرار المواطنين على إقامتها في مناطق متعددة، وسعيهم للتواصل مع الجهات السياسية والحقوقية الدولية لإطلاعهم على حقيقة ما يحدث والحديث المستمر حول مصادرة الحرّيّات الدينية للسكان الأصليين، كل ذلك وضع الخليفيين في موضع لا يُحسدون عليه. لقد أصبحوا في فوّهة المدفع، متّهمين بارتكاب جرائم ضد السكان الأصليين، ترقى أحيانا إلى مستوى "الإبادة"، ومن شأن ذلك أن يؤدي لفرض حصار على العصابة الخليفية باعتبارها مارقة تمارس اضطهاد السكان الأصليين بشراسة ووحشية.

الأمر المؤكد أن المواطنين البحرانيين لن يتراجعوا عن المطالبة بحقوقهم المشروعة وفي مقدمتها الحرّيّة الدينية وحرّيّة العبادة والمعتقد، وسيتصدّون للعصابة الخليفية بأساليبهم السلمية المعهودة. ستتواصل الاحتجاجات والتظاهرات من جهة، وترتفع الهتافات المطالبة بالحرّيّة واستقلال البلاد من جهة ثانية، والدعوة للعمل لاستعادة الهوية البحرانية المهدّدة من قبل الخليفيين ثالثا. لذلك يُتوقع تصاعد التوتر في البحرين في الأسابيع المقبلة بدون توقف، حيث يصّر البحرانيون على نيل استقلالهم الكامل أولا، والقدرة على إعلان الولاء والبراء حسب معتقداتهم ومواقفهم السياسية، والحضور الدائم في الميادين لتأكيد استمرار الحراك وحرمان الطغاة من استغفال الجماهير او تخديرهم أو التلاعب بأفكارهم وتوجهاتهم ومواقفهم. وعمّا قريب يحل شهر ديسمبر الذي كثيرا ما صعّد الخليفيون فيه حملاتهم على الوطن والشعب، وسوف يكون موسما حافلا بالفعاليات في الداخل والخارج، استعدادا لعيد الشهداء في 17 ديسمبر. فليس من المعقول لشعب قضى مائة عام في النضال المتواصل أن يتخلّى عن حقوقه أو يستسلم لإرادة الخليفي المحتل، بل سيتواصل حراكه بعون الله حتى يلوح الفجر وتتبدد السحب وتشرق الشمس لبدء عهد جديد في هذا الوطن المبتلى بالظلم والاستبداد والاحتلال.

حركة أحرار البحرين الإسلامية

22 نوفمبر 2024

ترامب رئيسا لأمريكا، فما انعكاساته على المنطقة؟

شعر الكثيرون بالغبن عندما فاز دونالد ترامب هذا الأسبوع بالرئاسة الأمريكية مرة ثانية. كما ساد شعور مواز بالاستغراب الشديد من توجه الشعب الأمريكي نحوه برغم ما يميزه من سمات شخصية مقززة كالاستعلاء والتكبر واللامبالاة الأخلاقية والسياسية. وربما كان الكثيرون يأملون فوز المرشحة الديمقراطية، كمالا هاريس، على أمل حدوث تغير في التوجهات الأمريكية تجاه العالم. وبرغم ما يتظاهر به الكثيرون من عدم الاهتمام بأمريكا وشؤونها، فإن ما يجري فيها لا يمكن عزله عن المجريات السياسية والاقتصادية في الدول الأخرى. ومن المؤكد أن غالبية شعوب العالم غير مرتاحة للسياسات الأمريكية خصوصا سعيها المتواصل للهيمنة على شؤون العالم ودعم أطياف وأطراف سياسية غير مرغوب فيها. فقد ارتبطت الصورة الأمريكية بالتحالف مع أنظمة الاستبداد والاحتلال من جهة، كما ارتبطت بأبشع صور الرأسمالية التي يئن الاقتصاد العالمي تحت وطأتها من جهة آخرى. فما من أزمة سياسية أو عسكرية إلا ولأمريكا صلة بها. وما من حاكم جائر او ديكتاتور إلا ويحظى بدعم واشنطن. أما العالم العربي فلديه مشكلة أخرى مع أمريكا تتمثل بدعمها المطلق للاحتلال الإسرائيلي والتزامها بحماية أمن "إسرائيل". ويعلم كذلك أن الكيان الإسرائيلي إنما يمارس بلطجته وسياساته العدوانية لشعوره بالحماية الأمريكية الكاملة.

من هنا كان الاهتمام العام بالانتخابات الأمريكية ناجما عن شعور بأمل محدود بصعود شخصية منفصلة ثقافيا او عرقيا عن الطبقة الحاكمة المألوفة التي انحدر منها أغلب رؤساء امريكا. ولكن هذا الشعور ضمر في السنوات الأخيرة بعد أن صعد باراك أوباما إلى الرئاسة فترتين كاملتين، ولكنه لم يحدث تغييرا في السياسات الأمريكية، ولم يخرج عن النمط المألوف لسابقيه برغم سحنته غير البيضاء وانحداره من أب مسلم. وكانت تلك التجربة قاسية، إذ شعر العرب والمسلمون وشعوب العالم الثالث بعدم جدوى التعويل على الإدارات الأمريكية المتعاقبة أيا كان الرئيس المنتخب. فهناك دولة عميقة ثابتة لا تتغير وهي التي توجه مسارات الرئيس وتضمن استمراره ضمن سياساتها الثابتة. وكان أوباما ذروة ما يمكن أن يحدث من "تغير" في البيت الأبيض، ومع ذلك لم يستطع إحداث تغيير يذكر، فما عسى أن تفعله سيدة نشأت وترعرعت في اجواء الحزب الديمقراطي الذي لا يمكن ان يخرج عن المشروع الأمريكي قيد أنملة؟ فلو فازت وأصبحت رئيسة الولايات المتحدة فهل ستختلف سياساتها ومواقفها عن باراك أوباما؟ ولذلك لم يعوّل العقلاء كثيرا على احتمال صعودها الى الرئاسة بدلا من دونالد ترامب. ولطالما ركّز ترامب على انجازاته الاقتصادية ولكنه كرّر قوله أنه تحاشى الدخول في أي حرب خلال السنوات الأربع من رئاسته الأولى (2016-2020). والواضح أن أداءه لم يكن متميزا، إذ فشل في تحقيق فوز بفترة رئاسية ثانية، وهو ما تحقق لسابقيه.

أمريكا والعالم، هذا هو العنوان الذي يسعى الكثيرون للخوض فيه بعد فوز ترامب، وهو ملف شائك من جهة، وقديم متجدد من جهة أخرى. فأمريكا تستطيع أن تساهم بشيء لتطوير الحياة على هذا الكوكب، ولكنها ربطت سياساتها مع العالم على أساس ارتباطها الوثيق مع الاحتلال الإسرائيلي، وبذلك خسرت الدور الذي تستطيع ممارسته في العالم العربي لو لم ترتبط عضويا بالاحتلال. كما أن صمتها الرهيب على ممارسات "إسرائيل" وعدم التصدّي لها عندما تجاوزت الحدود باغتيال الزعماء الفلسطينيين بشكل ممنهج، قلّل من وهج أي دور أمريكي مستقبلي. فليس هناك ثقة عربية أو إسلامية في السياسات الأمريكية المنحازة بشكل كامل للاحتلال، كما أن الشعوب ترفض أمريكا بسبب سياساتها خصوصا تحالفها مع أنظمة الاستبداد والقمع في العالم العربي. ولا تتوقع هذه الشعوب حدوث تغير جوهري في هذه السياسة في عهد الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، المعروف بانتمائه لليمين المتطرف الأمريكي، ولذلك لا تجد مجالا للتعويل على رئاسته أو أنه سيدافع عن المظلومين سواء في ظل الاحتلال أم في السجون العربية.

وعلى صعيد الأوضاع السياسية المضطربة في البحرين، فقد كان هناك توقع بأن ترعوي العصابة الخليفية عن غيها بعد عقود من القمع والاستبداد والظلم، وتعتذر للشعب وتطلق سراح الأسرى جميعا بدون قيد أو شرط، كمقدمة لإصلاح سياسي جذري، ولكنها فشلت في ذلك، وما تزال مصرّة على الاستمرار في حربها ضد الشعب والوطن. إنها تعوّل دائما على الدعم الخارجي لبقائها، تارة من بريطانيا وأخرى من أمريكا وثالثة من السعودية ورابعة من الإمارات. وفاتها أن هذه الأطراف جميعا لا تملك قرارها ولا يضمن حكامها مستقبلهم، وأن الشعوب صاحبة القرار، سواء عن طريق الانتخاب والتصويت ام بالثورة والتمرد. فلا بقاء للاستبداد والقمع، ولا يستطيع حاكم مهما كانت شراسته وتوحشه اجتثاث إرادة التغيير لدى البشر، او القضاء على شعورهم الفطري بحب الحرّيّة ورفض الظلم والاستبداد. يضاف إلى ذلك أن صعود دونالد ترامب ربما أقنعها بأنه سيحميها من غضب الشعب، وفاتها أنه أكثر تركيزا على أوضاع أمريكا الداخلية واقتصادها.

الأمر الذي كشفته تطورات الأوضاع في البحرين في الشهور الأخيرة أن العصابة الخليفية خسرت المعركة مع الشعب الذي بقي صامدا في موقفه، مصرّا على العمل لتحقيق حقوقه السياسية واستعادة القرار الذي صادرته العصابة الخليفية. ولولا هذا الحراك المتواصل لما تواصلت جرائم الاعتقال والتنكيل بالمواطنين. فلا يكاد يمر يوم بدون اعتقال بضعة أشخاص يطالبون بحقوقهم ويرفعون أصواتهم من أجل الحرّيّة وحق تقرير المصير. فشعلة الثورة ما تزال متقدة، ومشاعر النصر والغلبة تهيمن على المواطنين، خصوصا المرابطين في الميادين. أما المعتقلون السياسيون فملتزمون بأجندة التغيير برغم ما يمرون به من ظروف قاسية وراء القضبان. إنهم رأس الحربة في المعركة الوجودية التي يسعى الشعب من خلالها لاسترداد هويته ونيل حقوقه والتصدي لأعدائه. ومع استمرار القتل والتدمير في غزة، يصرّ البحرانيون على الوقوف مع أهلها والذود عنهم والهتاف ضد الاحتلال وداعميه، والعمل بشكل حثيث لاسقاط مشروع التطبيع الخليفي مع العدو الصهيوني. ولذلك أصبح الحراك الشعبي يتخذ مسارين متوازيين: أولهما يهدف لتحقيق الحرّيّة والحقوق والاستقلال، وثانيهما يهدف لتوفير أقصى قدر من الدعم النفسي والأخلاقي والمادّي للجياع من أهل فلسطين. وفي كلا المسارين يبدو البحرانيون أكثر سعادة من أي وقت مضى. فقد كشف الطاغية الخليفي وجهه الحقيقي وأظهر تصهينه وانحيازه لأعداء الأمة، بينما رضي البحرانيون بقدرهم، أن ينحازوا للمظلومين دائما ويتصدّوا للظالمين، سواء المستبدّين او المحتلّين. لقد وقفوا مع فلسطين ماضيا وحاضرا، وأصبحت معاناة لبنان وأهله، بالنسبة لهم، امتدادا لقضية فلسطين، فإذا بهم يعلنون انحيازهم مجددا لضحايا الإرهاب الصهيوني الذي استهدف رموز المقاومة. وبرغم التهديدات الخليفية للبحرانيين، فقد تجاهلها أهل البحرين وأعلنوا مواقفهم الداعمة للمقاومة بوضوح. فلا شيء يثنيهم عن مواقفهم المبدئية، فهم لا يخشون في الله لومة لائم.

كان هذا ديدنهم دائما منذ السنوات الأولى للاحتلال الصهيوني لأرض المعراج، واستمر خلال العقود اللاحقة. إن الوقوف مع أعداء الأمة والإنسانية في معاركهم المحتدمة مع الحق والخير والعدل ليس من شيم الشرفاء، بل تعبير عن السقوط الأخلاقي والقيمي، وسيدفع من يفعل ذلك ثمنا باهضا، فالله يمهل ولا يهمل، ولا تحسبن الله غافلا عما يفعل الظالمون.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

8 نوفمبر 2024

تصاعد الحراك الهادف للتغيير السياسي

البقية من ص 1

لذلك أصبح الخليفيون وداعموهم يدركون نقاط الضعف لدى الشعب، وأن طيب خلقه ونقاء سريرته وحسن نواياه، كل ذلك يدفعه للتغاضي عن الجرائم الخليفية على أمل العودة للعيش الهادىء البعيد عن السجون والمقاصل وطوامير التعذيب. ويفوت هؤلاء أن هذه ا لظاهرة تكررت مرارا بعد الاستقلال، وانها ستتكرر في المستقبل غير البعيد. وفي المرّة المقبلة ستكون المعاناة أشد من سابقاتها، لأن الخليفيين دخلوا في تحالف ويثق مع الصهاينة واستعانوا بهم لقمع سكان البحرين كما يفعل محتلو فلسطين مع أهلها. إن المطالب السياسية هي لبّ المسألة السياسية والأمنية في البحرين، ويجب أن لا يُسمح للطغاة الخليفيين بالتذاكي في كل مرة لتمرير مشاريعهم التخديرية لإسكات الشعب ومنع التغيير. فلا يستبعد أن يتم تبييض السجون كاملة قبل نهاية العام، ولا يُستبعد أن تُدفع "تعويضات" لضحايا التعذيب الذين يوقّعون على تعهدات بعدم رفع قضايا قضائية ضد الجلّادين وكذلك لذوي الشهداء. هذا كله متوقع، ولكن ما ليس متوقّعا أن يقوم الطاغية وعصابته بأي إصلاح سياسي حقيقي يُفضي إلى منح الشعب دوره في إدارة بلاده وانتخاب حكومته وكتابة دستوره. هذه هي القضايا الجوهرية التي يُفترض أن يتشبث بها المواطنون إذا كانوا حقًا يريدون وقف مسلسل الاستبداد والاضطهاد والتعذيب.

المسألة الثالثة ذات البعد الخطير تتمثل بالتطبيع الخليفي مع المحتلين الصهاينة. هذه قضية استراتيجية يجب أن لا يُسمح للخليفيين بفرضها على الوطن والشعب. إنها مسألة تتعلق بالسيادة والكرامة والانتماء للأمة والتمسك بمبدأ دعم المظلوم والدفاع عنه. وهذه جميعا مباديء إسلامية وإنسانية يجب التشبث بها في كل الظروف، وعدم التفريط بها تحت أية ذريعة. وإن ما ارتكبته "إسرائيل" في الأربعة عشر شهرا الأخيرة لا يوازيه شيء من حيث الوحشية واللاإنسانية. فقد ألحقت بقطاع غزة دمارا ماديا وبشريا ليس له مثيل إلا ما حدث في الحربين العالميتين. وما تزال مشاهد الدمار تتحدى الضمير الإنساني والذوق البشري، فكيف يستطيع إنسان أن يلحق بأخيه الإنسان هذا الحجم من الدمار؟ كيف يمكن أن يكون هناك إنسان على سطح هذه الأرض مستعد لتمزيق أشلاء الأطفال بالوحشية التي حدثت؟ لقد اهتز العالم لفظاعات المحتل الإسرائيلي، وعبّر الأحرار في أنحاء المعمورة عن غضبهم وتقززهم بالمسيرات العملاقة غير المسبوقة. مع ذلك ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الاحتلال وجرائمه بدون تردد أو تساؤل. وجاء انتخاب دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية مشجعا للاحتلال لارتكاب ا لمزيد من الجرائم. برغم هذه الجرائم لم يجد الطاغية الخليفي دافعا لإعلان قطع علاقات عصابته مع الاحتلال، بل استمرت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين الطرفين، وفي ذلك تحدٍّ سافر للضمير الإنساني وللشعبين الفلسطيني والبحراني.

في ضوء هذه الحقائق لا يوجد هناك أي دافع أخلاقي أو سياسي لرأب العلاقات بين شعب البحرين والخليفيين. فهما طرفان متناقضان تماما لا يلتقيان في موقف ولا يتوافقان في سياسة، ولكل منهما ولاءاته وبراءاته. لهذه الحقائق قرّر شعب البحرين منذ عقود القطيعة النفسية والسياسية مع الخليفيين. وعلى مدى الخمسين عاما التي أعقبت الانسحاب البريطاني عبّر هذا الشعب عن سخطه ورفضه الحكم الخليفي بالتظاهرات والاحتجاجات تارة، وممارسة شؤونه وفق ما ورثه من أجداده من عادات وتقاليد وثوابت، وفي هذه جميعا ليس هناك التقاء مع الخليفيين. وما أكثر ما تصاعد التنكيل السلطوي بالمواطنين خصوصا في شهر ديسمبر الذي تعتبره العصابة الخليفية شهرا متميزا لان فيه "عيد الجلوس" بينما يرى فيه الشعب فرصة لتصعيد المقاومة المدنية ضد النظام بعدما ارتكبه من جرائم ضد المواطنين منذ العام 1981. ولذلك يُتوقع تصاعد الحراك الشعبي ضد الطاغية في الأسابيع المقبلة، برغم أنه يسعى لتخفيف الغضب الشعبي مع استمراره في سياساته الإجرامية، ولا يُستبعد أن يبادر لإطلاق بعض السجناء السياسيين لتحقيق ذلك. ولكن مهما فعل فسيظل الحراك الشعبي مستمرا، وسيبقى الشعب مصرّا على مطالبه السياسية وعلى رأسها تحقيق تغيير جوهري في نظام الحكم يوفر للشعب حقه في الحكم على أساس دستور حرّ يكتبه أبناؤه.

غزة سوف تنتصر

حِممٌ من الشيطان دكّت حصونَها ... وغزة لم تغمض بليل جفونَها
أصابكِ يا أرضَ البطولات سهمُهم ... فمزّق في بطن النساءِ جنينَها
وتبكين في صمتٍ كئيبٍ لما جرى ... لعلّ دموعَ العين تطفي أتونها
كأنكِ والألحانَ طيفٌ من الأسى ... أطلّت علينا فاستعرنا شجونها
وكانت لنا الورقاءُ خيرَ خليلة ... ففي دوحها حطّت وهزّت غصونها
وقبّرةٌ مفجوعةٌ في نحيبها ... تردّدُ في أعلى الروابي أنينها
على القبة الصفراء في أرض قدسها ... تناجي حمامات السلام سكونها
لقد كان في الأقصى محطُّ رحالها ... يناغم منها شوقها وحنينها
لتقرأ في ما سجلته عهودُه ... من الملحمات الخالدات متونَها
وتعرف أنّ الله جل جلاله ... حبا القدس من بين البلاد أمانها
لقد شهد التاريخ حربًا مشينة ... صهيون أشعل بالدماء أتونها
فآلمها جرمُ العدو بأرضها ... ولكنَ ظلم الأهل أدمى جفونها
وفي كلِّ أرضٍ من ديار محمدٍ ... يعشعش ظلمٌ يستبيح سكونها
وأحرارها في عتمة السجن كبّلوا ... يعانون من ظلم الولاة سجونها
ألا قاتل الله الطغاة وحزبهم ... ألا دمّر الله العظيم حصونها
فكم من فتى أشلاؤه ذرّها العدى ... وكم طفلة أدمى العدو عيونها
ألا إن إسرائيل شرٌّ مركّب ... كوعلٍ رمت صخرًا فأوهت قرونها
ولما رأت بأسَ الإله ومكرَه ... بكلِّ طغاة الأرض أبدت جنونها
وإن رجالَ الله كالأسد في الشرى ... تزلزل من بأس الزئير عرينها
لكِ الله يا أرضَ النبوات كم أتت ... عليكِ صروفُ الدهر تلقي ديونها
وكم من صواريخ العدوّ تحطمت ... على صخرة صمّاء فتّت متينها
ألا بئس ما جاؤوا به من قضيضهم ... ستلقي أبابيلٌ عليهم مَنونها
سيلقى بنو صهيون من بأسها أذًى ... فغزةُ لم تسلم إليهم شؤونها
ليعلم من يحتلُّ أرضَ محمد ... بأن ثراها سوف يبقى معينها
على باب أرض القدس يُسترخَص الفدى ... ويُستشهد الأحرارُ في الدرب دونها
سلامٌ على أرضِ الرسالات والفِدا ... ومن كان ختمُ الأنبياء قرينها
تُدغدغ أطياف الرسالات حلمَها ... وأطيارُها حزنًا تناغي أنينها